

## الأمن القانوني؛ دراسة في المفهوم والضمانات

Legal security

A study of the concept and guarantees

ط.د/ بيبة فاطيمة

جامعة سعيدة.د- مولاي الطاهر، الجزائر.

أ.د. بن احمد الحاج

جامعة سعيدة.د- مولاي الطاهر، الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2024 / 05 / 04      تاريخ القبول: 2024 / 05 / 23      تاريخ النشر: 2024 / 06 / 10

### الملخص :

تعد دراسة مفهوم الأمن القانوني وتحديد الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها ذات أهمية بالغة، و هذا في ظل ارتباطه بالتوقعات المشروعة للأفراد و ثبات مراكزهم القانونية، لذلك يسعى المشرعون في كل الدول إلى توفير الآليات السياسية و القانونية و كذا الضمانات التي من شأنها أن تسهم في تجسيده، كل ذلك سمح باكتساب الأمن القانوني لصفة المبدأ الذي يتعين احترامه، و حتى و إن كانت تلك الضمانات تختلف باختلاف التشريعات الوطنية إلا أن الإجماع على ضرورة احترامه كمبدأ لم يعد محل اختلاف فقهي، تشريعي أو قضائي.

**الكلمات المفتاحية :** الأمن القانوني؛ الأمن الإنساني، الأمن القضائي؛ الضمانات؛ المعوقات، المراكز القانونية؛ التوقعات.

### **Abstract:**

The study of the concept of legal security and the determination of the objectives it aims to achieve are of utmost importance, especially in light of its connection to the legitimate expectations of individuals and the stability of their legal positions. Therefore, legislators in all countries seek to provide the political and legal mechanisms, as well as the guarantees, that contribute to its realization. All of this has allowed legal security to acquire the status of a principle that must be respected, even if these guarantees may vary according to national legislation. However, there is a

consensus on the necessity of respecting it as a principle, which is no longer a subject of legal, legislative, or judicial difference.

**Keywords:** Legal security; humanitarian security; judicial security; guarantees; obstacles; legal centers; expectations.

### المقدمة :

لا يخفى على أحد أن تجسيد دولة الحق و القانون يحتاج إلى مجموعة من الدعائم التي لن يتحقق بدونها، و من أهم تلك الدعائم مبدأ الأمن القانوني، و هذا بالنظر إلى ارتباطه باستقرار المجتمع و حماية توقعات الأفراد و حقوقهم، لذلك ليس غريبا أن تتجه كثير من الدول إلى إقراره كمبدأ دستوري.

إن ما تشهده العلاقات الاقتصادية من تطور غير مسبوق استوجب في نفس الوقت مواكبة من طرف المشرع لمجابهة ما ينتج عن ذلك مشاكل قانونية، و لكن مع الأخذ بعين الاعتبار ضمان نوع من الثبات النسبي في نطاق تلك العلاقات، فكثر التعديلات أو غموض و عدم وضوح النص التشريعي أو التعارض بين الأحكام القانونية، أو إعمالها بأثر رجعي، كلها عوامل من شأنها خلق بيئة غير آمنة لا تضر بمصالح الأفراد فحسب، بل بمصلحة الدولة و المجتمع أيضا.

و بناء على ما سبق فإن التساؤل يثور حول إمكانية حصر مفهوم الأمن القانوني و أهدافه خاصة في ظل اختلاف نظرة كل مشرع و فلسفته، كما يستوجب ذلك أيضا التساؤل عن ضماناته و المعوقات التي تقف دون تحقيقه؟

تطلبت دراسة هذا الموضوع رسما منهجيا بمبحثين اثنين،يتضمن الأول مفهوم الأمن القانوني و أهدافه، في حين خصص المبحث الثاني لضمانات الأمن القانوني والمعوقات، وفي

سياق ذلك تم توظيف المنهج الوصفي باعتبار أن بعض المفاهيم كانت بحاجة إلى تعريف، ولم تُغَيَّب الدراسة المنهج التحليلي، الذي تجلّى ظاهراً في نقد بعض الأفكار و تجزئتها و التعمق فيها محتواها للوصول إلى النتائج المرجوة من البحث.

### **المبحث الأول: مفهوم الأمن القانوني و أهدافه.**

يعد الأمن القانوني من المفاهيم الأكثر تناولاً ونقاشاً في المجال الفقهي والقانوني على حدّ السواء لإيجاد تعريف شامل جامع مانع، غير أن ذلك صعب لكونه مبدأً معقداً بالنظر إلى تعدد

## الأمن القانوني؛ دراسة في المفهوم والضمانات

مظاهره وتنوع معانيه وأبعاده، ناهيك عن ارتباطه بعدة ميادين ما يجعل طرحه وتناوله دائماً ومستمرًا.

بقيت دراسة فكرة الأمن القانوني محسورة أساساً في حقل الفلسفة و القانون لكونه قيمة أخلاقية أو هدفاً عاماً للقانون في مقصوده العام، إلى أن تمت تبيينها في الدراسات القانونية في علاقة طردية مع تطور المنظومة القانونية الأوروبية، حيث أصبحت إلى البيئة القانونية العملية، تم تكريسها من قبل العديد من رجال القانون حتى تصبح مبدأً دستورياً أو ضابطاً قانونياً تحتكم إليه السلطة العامة بدون تمييز بين لسلطات الثلاث المعروفة في الدولة، وتأثرت بذلك المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة العدل الأوروبية وجعلها أساساً لقوانين الجماعة الأوروبية<sup>1</sup>. وقد أفرغنا هذا في مطلبين.

### **المطلب الأول: مفهوم الأمن القانوني.**

اختلف الفقه في تعريف الأمن القانوني من الناحية الاصطلاحية، و سيتم التطرق لتعريف الأمن القانوني، ثم تمييزه عن ما يتشابه معه من مفاهيم، و هذا في ما يلي:

### **الفرع الأول: تعريف الأمن القانوني.**

يعرف البعض الأمن القانوني على أنه " هو كلّ نظام قانوني للحماية هادف إلى تأمين التنفيذ الأمثل للالتزامات دون مفاجأة،

---

<sup>1</sup> .سعيد بن علي ورضوان أحمد الحاف، " مبدأ الأمن القانوني ومقومات الجودة التشريعية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 79، مارس 2022، ص 19

ويقضي أو على الأقل يقلّص الشك أو الرّيب في تطبيق القانون<sup>2</sup>.

و يعرفه جانب آخر على أنه "جودة نظام قانوني يضمن للمواطنين فهما و ثقة في القانون في وقت معين، و الذي سيكون مع كامل الاحتمال هو قانون مستقل"<sup>3</sup>.

هذان التعريفان يجعلان من الأمن القانوني نظاما للحماية، ما يستنتج أنهما يركزان على الهدف في علاقته مع الالتزامات التي يتحملها الأطراف مع تفادي عنصر المفاجأة، و الذي لا يمكن تفاديه إلا بحسن التخطيط القائم على الاستشراف والدراسات المستقبلية الدقيقة. فهو يحقق الطمأنينة ويؤسس للثقة بين مختلف عناصر البيئة الاستثمارية أو إعادة بنائها. ومصطلح الأطراف هنا، يحيل إلى الأشخاص الطبيعية أو المعنوية وطنية أو أجنبية.

وهنا يجب التنويه بشرط الثبات أو الاستقرار القانوني النسبي لمختلف النشاطات الراغبة في تجسيد التنمية عمليا، الشيء الذي يقتضي تفادي التعديل الدائم والمستمر الذي من شأنه أن ينعكس على المراكز القانونية والامتيازات التي ضمنتها القوانين القديمة، ما يملّي على السياسية التشريعية اعتماد الموضوعية والتخطيط<sup>4</sup>.

---

<sup>2</sup> . . دويني مختار، "مبدأ الأمن القانوني ومقتضيات تحقيقه"، مجلة الدراسات الحقوقية، العدد 5، جوان 2016، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، الجزائر، ص 28/27.

<sup>3</sup> . . رقية عواشرية، الأمن القانوني للحقوق و الحريات الدستورية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2017، ص 25.

<sup>4</sup> . . علوي فاطمة، " دور الأمن القانوني في دعم مشاريع الاستثمار في الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 04، أبريل 2016، ص 154.

و يمكن تسجيل ملاحظة في غاية الأهمية التي تتعلق بالثبات، فهذا الأخير هو ثبات نسبي، لأن المحيط يتطور ويتغير بفعل التحولات الدولية والإقليمية والمحلية مع اعتماد الدراسات الاستشرافية الدقيقة فيما يتعلق بالتعديلات والتغيرات التي تنشأ في البيئة القانونية.

و في هذا المقام وجب أن نشير أيضا إلى تعريف لمجلس الدولة الفرنسي، و الذي جاء كما يلي: " هو مبدأ يقضي أن يكون المواطنون دون كثير عناء في مستوى تحديد ما هو مباح وما هو ممنوع من طرف القانون المطبق للوصول إلى هذه النتيجة، ويتعين أن تكون القواعد المقررة واضحة مفهومة وألا تخضع في الالتزامات إلى تغييرات متكررة أو غير متوقعة"<sup>5</sup>.

ومنه، فإننا نخلص إلى تسجيل الملاحظات التالية:

- أنه مبدأ، وهو ما يطرح موضوع دسترته للنقاش وقيمه القانونية.
- معرفة حدود القانون بين الحظر والإباحة.
- ضرورة وضوح القاعدة القانونية.
- الثبات النسبي للالتزامات حماية للمراكز القانونية المنشأة سابقا.

ولغرض التوضيح أكثر وإغناء الدراسة في بعدها المفاهيمي نعرض تعريفا آخر؛ مفاده: " هو وجود نوع من الثبات والاستقرار للمراكز القانونية لغرض إشاعة الأمن والطمأنينة بين أطراف العلاقة القانونية، بحيث تستطيع هذه الأشخاص ترتيب أوضاعها وفقا للقواعد القانونية القائمة وقت مباشرة أعمالها، دون

---

<sup>5</sup> . . . والي عبد اللطيف، بوبعاية كمال، " الأمن القانوني في التشريع الجنائي الجزائري"، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد2، 2021، ص 331/330.

أن تتعرض لأمر غير متوقعة ولا تدخل في الحساب ويكون من شأنها هُد ركن الاستقرار وزعزعة الثقة بقوانين الدولة<sup>6</sup>."

خلاصةً يمكن القول بأن هذا التعريف شامل وجامع بالاستناد إلى المعطيات التالية:

- إيراد مصطلح المراكز القانونية؛ وهذا يحيل إلى أن النصوص الجديدة يجب أن تراعي الحقوق المكتسبة في النص القديم، لأنه يساعد على خلق بيئة حاضنة للاستثمار ومشجعة له.
- الثبات أو الاستقرار النسبي للتشريع القانوني. وهو يخالف تماماً فكرة الجمود كما يخالف فكرة التغيير الدائم والمستمر، الشيء الذي ينعكس سلباً على عامل الثقة والطمأنينة.
- تكريس الطمأنينة والثقة بين أطراف العلاقة القانونية، للتوضيح فقط، فإنّ الأطراف تتوزع بين أطراف محلية وأخرى أجنبية، كما يمكن أن تكون هذه الأطراف أشخاصاً طبيعية أو معنوية على حدّ سواء.
- تنظيم وترتيب الاستثمار من قبل المستثمر وفقاً للقواعد القانونية القائمة وقت الشروع في المشروع الاستثماري.
- أمور غير متوقعة؛ أي تفادي عنصر المفاجآت أو المباغتة، وهذا ما يجب أن تغطيه القاعدة القانونية بوجودها، سواء تلك الصادرة عن السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية، وبذلك فالأمن القانوني ضماناً مهمة للطمأنينة والاستقرار وزرع الثقة بين مختلف الفاعلين في عملية الاستثمار داخل الدولة، هذا من جهة، ويعمل على خلق تنمية في مختلف المجالات لكونه يوفر البيئة الحاضنة والجالبة لرؤسّمال الأجنبي من جهة أخرى.

---

<sup>6</sup> ... عامر زغير محيسن، فكرة الأمن القانوني ومبدأ رجعية أثر الحكم بعدم الدستورية، 2010، ص 03.

## الفرع الثاني: تمييز الأمن القانوني عن بعض المفاهيم المجاورة.

إنّ مصطلح الأمن القانوني يتجاور مع عدّة مفاهيم أخرى<sup>7</sup> تؤثر بعض اللبس، نكتفي بمقاربة الأمن الإنساني والأمن القضائي، لأنّ دراسة هذه المفاهيم لوحدها، قد تشكل دراسة مستفيضة، وعليه نكتفي بتوضيح الفروقات وعلاقات الترابط فيما بينها.

1. **الأمن الإنساني:** و يقصد بالأمن الإنساني الاطمئنان الذي ينتج عن الثقة وأمن الإنسان من الفقر والحرمان والخوف والعنف.

وعلى الرّغم من أهميّة مفهوم أمن الدولة إلّا أنه لا يكفي لتحقيق أمن الأفراد؛ ومسايرة لذلك تطوّر مفهوم الأمن الإنساني بتقدم المجتمعات وارتفاع التهديدات الدّاخلية والخارجيّة، الشيء الذي أملى اهتماماً بالإنسان كفرد فاعل ومؤثّر في المجتمع<sup>8</sup>، "إنّه التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة"<sup>9</sup>. ويشتركان في توفير الحماية للمراكز القانونية، إلّا أن الأمن الإنساني أوسع وأشمل، وكل هذا يصب في تعزيز التنمية وتوفير الاطمئنان والقضاء على الرّيبة والشك.

---

<sup>7</sup> .. وترتبط مع فكرة الأمن القانوني أشكال أخرى إن بشكل مباشر أو غير مباشر مثل فكرة الأمن الفكري وأيضاً الأمن القضائي والأمن العلمي والأمن في الوظيفة"، والي عبد اللطيف، بوبعاية كمال المرجع السابق، ص 328.

<sup>8</sup> .. آلاء عيسى، " مفهوم الأمن الإنساني"، متاح على الرابط التالي:

<https://mawdoo3.com>، تاريخ المعاينة: 2022/12/18.

<sup>9</sup> .. مشري سلمى، " الأمن الإنساني وحقوق الإنسان: من الإقصاء والتهميش إلى التمكين"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 10، جوان 2018، ص 51.

**2. الأمن القضائي:** يرتكز الأمن القانوني كمفهوم على استقلالية السلطة القضائية لكونه من مبدأ أساسيا ومهما يوفر ضمان حقوق الأفراد وحياتهم وتعززها، ما يوفر الإطمئنان لدى المقاضين بشأن ما تصدره من أحكام، احتراماً لمقومات المحاكمة العادلة بين مختلف الأطراف المتنازعة<sup>10</sup>.

يتضح أنه حتى نرسي الأمن القضائي، يجب على القضاء أن يوفر بيئة من الطمأنينة للمتقاضين أثناء نظر المنازعات أو المواطن حين يلجأ إلى مختلف محاكمه المدنية أو الجزائية كمتهم أو ضحية أو شاهد وتسهيل الوصول إلى المحاكم والفصل في المنازعات والأقضية في مدد زمنية معقولة، وهذا لا يتوافر إلا إذا تمكنا من إرساء الأمن القانوني.

### **الفرع الثالث: العلاقة بين الأمن القانوني والعدالة.**

الأمن القانوني صيغ ارتكازاً على مضمون القانون، النابع من العدالة، التي تنبثق من الاستقرار التشريعي، لذلك، فالاستقرار القانوني واقعياً هو اطمئنان وثقة الفرد مع احتياجاته الاجتماعية، تكريساً للعلاقة بين فكرتي الأمن والعدالة<sup>11</sup>. "إنه من حقوق الإنسان التي تهدف إلى تجسيد العدالة. و عليه يبقى ذلك على عاتق السلطة العامة هي التي تتركس العدالة، لذا وجب عليها اتخاذ كل الإجراءات والوسائل لتحقيقها، لأن استقرار الحقوق الاجتماعية والنظام القانوني يحققان معا عناصر للأمن القانوني، فالأمن الاجتماعي ينشأ من علاقة جديدة بين القانون والحرية،

---

<sup>10</sup> . جلال الطاهر، " شيل ضمان الأمن القضائي-الإكراهات والضمانات-، مجلة النقض، المغرب، 2011، ص 77.

<sup>11</sup> . يوسف عبيدات، " الأمن القانوني ودوره في تحفيز الاستثمار"، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة الثامنة، ملحق خاص، الجزء 2، العدد 2، يناير 2021. ص 308.

وهذا يعني أنّ الأمن القانوني ما هو في الحقيقة إلا أمن اجتماعي<sup>12</sup>.

إنّ العلاقة جدلٌ بين هذين المتغيرين الأمن / العدالة، في تصوري بوجود العدالة وفرضها من عدالة توزيعية وعدالة تعويضية يمكن أن نحقق الأمن، كما أنّه وبدون هذا الأخير لا يمكن الحديث عن العدالة ولا عن هياكلها، ففي غياب الأمن مثلاً؛ يَهْجُرُ القضاءُ قسراً، وتُهْدَمُ هياكلُ القضاء.

#### الفرع الرابع: الأمن القانوني الشخصي والموضوعي.

يعنى الأمن القانوني من الزاوية الشخصية بوضعية الأفراد القانونية، وهو يبحث في مواضيع القانون واقعيًا، بينما يتميز الأمن الموضوعي بالتجريد، فهو يهتم بجودة القاعدة القانونية ونوعيتها في ظل النظام القانوني القائم، هذا بالإضافة إلى المحتوى، وينتصر الفكر الفلسفي القانوني للمذهب الشخصي، وقد تراجع الجانب الشكلي على غرار احترام هرم تدرج القواعد القانونية بالنظر إلى سيادة حماية حقوق الإنسان الأساسية<sup>13</sup>.

يُعتَبَرُ الأمن القانوني شرطاً رئيسياً للجودة القانونية التي تصون الأمن التعاقدي دون مفاجآت، و تتضمن التنفيذ الحسن للالتزامات والتحقيق العملي والدائم لأهداف لأطراف العلاقة القانونية، إذ أن الأمن القانوني يتطلب من أن كل شخص له الحق في استقرار القاعدة القانونية، وأن يَوْفَرُ له الأمن من التعديلات التي تطرأ فجأة وتؤثر على استقرار العلاقات التعاقدية<sup>14</sup>.

<sup>12</sup> . نفس المرجع، نفس الصفحة.

<sup>13</sup> . دويني مختار، المرجع السابق، ص 30/29.

<sup>14</sup> . عبد المجيد لخداري، فطيمة بن جدو: الأمن القانوني والأمن القضائي، علاقة تكامل، مجلة الشهاب عدد 2 جوان 2018م، ص: 388.

إنه تحوّل قانوني بمضمون حقوقي صرف بحكم ما تملّيه حقوق الإنسان من ضغوط، وبالتالي توجّه المشرع نحو تضمين القواعد القانونية الحقوق الشخصية وضمان حمايتها خدمة للتنمية والأمن الإنساني، وأسمى أهدافه هو بناء الثقة وهدم الشك والريبة، لأنّ أساس أية بيئة قانونية هو عنصر الائتمان.

### **المطلب الثاني: أهداف الأمن القانوني.**

الغاية التي يهدف إلى تحقيقها الأمن القانوني هي ضمان إصدار تشريعات تحترم مبدأ الدستورية وتتطابق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تسايهه، بما يكفل حماية الحقوق والحريات من الآثار والثبوتية التي قد تنتج عن التشريع إما عن طريق إصدار قوانين أو مراسيم بسبب التضخم أو التعقيد، وغموضها، أو بسبب التعديلات المتكررة كما هو الحال بالنسبة لقوانين المالية أو القوانين الإجرائية، الأمر الذي قد يزعزع الثقة المشروعة في الدولة وقوانينها<sup>15</sup>.

و عليه فإن الهدف الأساسي من الأمن القانوني هو تمثّل كل شخص في الدولة بمنظومة قانونية مستقرة غير مختلة تكفل للفرد حماية حقوقه المشروعة<sup>16</sup>.

و هنا نسجل سيطرة البعد الحقوقي، وهذا شيء طبيعي بحكم أن عولمة مفهوم الإنسان تُعزز من الاهتمام بحقوقه في مختلف التجليات واعتبارها جوهر المعاملات والعلاقات الدولية، وحتى المحلية، فهو أحد مؤشرات دولة الحق والقانون.

---

<sup>15</sup> . . هانم أحمد محمود سالم، ضمانات تحقق الأمن القانوني ودور المحكمة الدستورية العليا في كفالاته، دراسة فقهية قضائية مقارنة، جامعة منوفية، كلية الحقوق، الدراسات العليا والبحوث، متاحة على الرابط التالي: <https://jslem.journals.ekb.eg/article>، تاريخ المعاينة: 2022/12/30.

<sup>16</sup> . رضوان أحمد الحاف، المرجع السابق، ص 17.

يهدف الأمن القانوني إلى الحفاظ على استقرار المراكز القانونية القائمة للأفراد في مختلف المجالات، لتمكينهم من التصرف بثقة بعيداً عن الشك. وقد أصبح هذا المبدأ من أهم مرتكزات الدول الديمقراطية الحديثة، وأحد الأسس التي يقوم عليها بناء الدولة القانونية، وتكرّس لدى مختلف الدول، وعياً منها بأنه تحوّل إلى ضرورة اجتماعية واقتصادية ملحة يعود على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإيجاب، إذ لا وجود لتنمية اقتصادية بدون أمن قانوني. إضافة إلى ترسيخه كآلية لتقييم جودة النصوص القانونية وضمان نوعيتها بالكشف عن عيوبها<sup>17</sup>. فهو يهدف لضمان الحماية ضدّ رجعية القوانين لدعم المراكز الفردية واحترام التعهدات<sup>18</sup>.

و تؤكد مختلف الدراسات على دور الأمن القانوني في إرساء لبنات بيئة المعاملات القانونية على غرار الائتمان وتصون مكاسب الأشخاص التي أنشأتها القوانين قبل التعديلات.

فهو يضمن الوضوح والاستقرار واليقين؛ الأمر الذي يعود على التنمية الاقتصادية ويحثّ التزام المعنيين وعدم بحثهم عن الثغرات القانونية أو ارتكابهم لتصرفات محرمة تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني كالتهرب الضريبي مثلاً<sup>19</sup>.

---

<sup>17</sup> .. وهيب عبد الوهاب، " الأمن القانوني وتأثيره على استقرار المعاملات القانونية"، متاح على الرابط التالي: <https://www.droitentreprise.com/20623/>، تاريخ المعاينة: 2022/12/23.

<sup>18</sup> .. شول بن شهرة و بيتعوودية بلخير محمد، " الأمن القانوني كقيمة جاذبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر"، مجلة دراسات في الوظيفة العامة، المجلد 3، العدد الثاني، ديسمبر 2018، ص2.

<sup>19</sup> .. فلوى القحطاني، " هل يؤثر التطوّر التشريعي لدينا على فكرة الأمن القانوني؟ التشريعات الضريبية مثلاً (١)"، متاح على الرابط التالي: <https://ae.linkedin.com/pulse> تاريخ المعاينة: 2022/12/30.

وعلى حدّ قول الأستاذ "رضوان أحمد الحاف"، فهو ينبثق من الحق الطبيعي لكل شخص في الأمان، فيستفيد كل شخص ويتمتع بقانون ثابت يوفر حماية حقوقه المشروعة، وهذا هو الهدف الأساسي منه. الذي يقوم عليها بناء دولة القانون، ما يملّي ضرورة التزام السلطات العامة بتحقيق قدر من الاستقرار النسبي للعلاقات القانونية، بل، وحتى حد أدنى من الثبات للمراكز القانونية المختلفة لإشاعة الأمن والطمأنينة بين أطراف العلاقة القانونية<sup>20</sup>.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن مصطلح " السلطات العامة"، يبقى دورها محوريا بحكم ما تمتلكه من صلاحيات إنتاج واقتراح القوانين أو تعديلها أو إلغائها، ولا بأس إن تحدثنا عن دور السلطة التنفيذية التي يتسع دورها في الإنتاج والحلول محل السلطة التشريعية لعدة مبررات، مما يضيف على النص القانوني نزوعا نحو تعميق ممارسة السلطة في مقابل الحق والحرية.

ونظرا للأهمية التي تحتلها الاستثمارات في أية دولة، فإنّ المستثمر يبحث عن مدى توافر المعطيات التالية:

- " الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر.
- القوانين المنظمة لقطاع الاستثمار.
- الضمانات القانونية التي تنظم الشراكة بين الفاعلين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب.
- مدى انخراط الجزائر في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار.
- الامتيازات التي يمنحها قانون الاستثمار للمستثمرين الأجانب سواء من حيث الإعفاءات الضريبية أو الجمركية أو رسوم التسجيل.

---

<sup>20</sup> .. يوسف عبيدات، المرجع السابق، ص.17

- قانون الصرف وما يخوله للمستثمر الأجنبي من إمكانية تحويل الأموال المستثمرة والأرباح الناتجة عنها إلى الخارج.
- التسهيلات التي تمنحها الدولة من الأراضي الواقعة في المناطق الصناعية<sup>21</sup>.

### المبحث الثاني: ضمانات الأمن القانوني و معيقاته.

ترتبط فكرة مكونات أو أسس الأمن القانوني بفكرة النطاق ومجاله، وقد اختلف الباحثون في عددها، فهناك من يراها ثلاثة<sup>22</sup>، وهناك من يراها أكثر، وسنشتغل على التالي من الأسس نظرا لاقتناعها بتأثيرها على فكرة الأمن القانوني، وما نسجله من اختلافات على بعض الدراسات في عددها، أنها اختلافات ليست جوهرية، فهناك من يكتفي بما يراه جوهريا ومحوريا، وهناك من تميل إلى تفتيت هذه الضمانات وتجزئتها.

### المطلب الأول: ضمانات الأمن القانوني.

يندرج تحته العلم بالقانون وإتاحة الوصول إليه، كضمانة أولى وإن كانت مركبة من شقين؛ العلم وإتاحة الوصول، وتطال أيضا؛ عدم رجعية القاعدة القانونية والتوقعية ثم بمبدأ الفصل بين السلطات. للإشارة فقد اختلفت الكثير من الدراسات في اعتبارها أسسا أو مبادئ أو مكونات، لكننا اقتنعنا بتوصيفها بالضمانات لكونها توفر الحماية للمراكز القانونية في بعدها الحقوقي في زمن فتوحات حقوق الإنسان.

### الفرع الأول: العلم بالقانون وإتاحة الوصول إليه.

<sup>21</sup> .. علوي فاطمة، المرجع السابق، ص 150.

<sup>22</sup> .. دويني مختار، المرجع السابق، 32.

إن القاعدة العامة هي أن العلم بالقانون لا يتحقق إلا بالنشر في الجريدة الرسمية، فالقانون لا ينفذ من حيث المبدأ إلا بعد إعلام الناس بوجوده من خلال النشر في تلك الجريدة، فلا تكليف إلا بمعلوم كما تقتضي القاعدة.

فالنشر في الجريدة الرسمية لا يُعوّض أي وسيلة أخرى من وسائل الإعلام كالصحف العادية أو الإذاعة... ولا يمنع أيضا النشر في الجريدة الرسمية العلم الشخصي بالتشريع، فإذا لم ينشر بعد، فإنه لا يحقق النفاذ حتى بالنسبة للأشخاص العالمين علما أكيدا بوجوده. على أن التشريع بعد نشره ومرور الفترة المحددة يكون واجب التطبيق ولو لم يعلم الناس بوجوده، فالغاية من النشر هي إتاحة فرصة العلم بالتشريع وليس بالضرورة العلم به<sup>23</sup>.

إن إتاحة وتسهيل بلوغ قواعده والوصول إلى الأحكام التي تنظمها تخدم المبدأ، لأنّ أشخاص القانون أو مواضيعه لا يمكنهم التقدير، بل، تحسب تصرفاتهم كما ينبغي<sup>24</sup>. " لذلك فإن مقتضيات العدالة والمنطق تقتضي أن يعلم المخاطب بمضمون القواعد القانونية التي تنطبق على حالته حتى يوجّه عمله بما يتفق معها<sup>25</sup>". هي من أهم الأسس التي يركز عليها الحكم الراشد، وذلك بإدراجها ضمن مبدأ الشفافية التي تتحقق من خلال النشر، وهذا يؤدي إلى زرع الثقة وبنائها بين المواطن والدولة ومختلف أطراف العلاقات القانونية.

### الفرع الثاني: عدم رجعية القاعدة القانونية.

---

<sup>23</sup> . سنقوم غضبان، " الأمن القانوني وتأثيره على استقرار المعاملات القانونية"، Law school، متاح على الرابط التالي: [https://web.facebook.com/photo/](https://web.facebook.com/photo/?)، 2022/12/18، التوقيت: 14 و18.

<sup>24</sup> . دويني مختار، المرجع السابق، ص 31.

<sup>25</sup> . يوسف عبيدات، المرجع السابق، ص 314.

المقصود بعدم الرجعية هو أنه لا تطبق القاعدة القانونية على وقائع حصلت في الماضي، وإنما يقتصر تطبيقها على الحاضر والمستقبل، فهو من أهم مقومات دولة القانون<sup>26</sup>. " إنه يحكم ما يطرأ من جديد بعد العمل به، ولا ينطبق على ما سبق حدوثه ، بمعنى أن القوانين تطبق على الحاضر والمستقبل وليس على الماضي<sup>27</sup>، " ولا يسري إلا بعد نشره ودخوله حيز التنفيذ، بمعنى أن أي معاملة أجريت قبل دخول القانون الجديد حيز التنفيذ تبقى محكومة بالقانون القديم – إلا استثناء – لأن من الأثر الرجعي يزرع الشك وعدم اليقين ويزعزع الاستقرار<sup>28</sup>، لذلك مثلا و في مجال الاستثمار يسري نفس المبدأ، إذ أن المستثمر يقرر الاستثمار في دولة ما على أساس النصوص القانونية السارية المفعول وقت استثماراته، ولا يمكن إنتاج نصوص جديدة توطر الاستثمار الذي تم في الماضي؛ إذ يكون المستثمر قد نهج سلوكا معيناً في الاستثمار بما يتفق مع القانون القائم<sup>29</sup>."

و في هذا الصدد نصت المادة 13 من القانون 18/22 المؤرخ في 24 يوليو 2022 و المتعلق بالاستثمار " لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون التي قد تطرأ مستقبلا على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون ، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة"

هذه القاعدة ترتبط بالعلم والنشر، لأنّ النفاذية لا تتم ولا تكون ناجزة إلا من تاريخ نشره، وهي ترتبط أيضا بقاعدة رضا الطرف الفاعل في التعاملات على غرار المراجعات والتعديلات

<sup>26</sup>. والي عبد اللطيف و بوبعاية كمال، المرجع السابق، ص 331.

<sup>27</sup>. علي حميد كاظم الشكري، " مبدأ عدم رجعية القانون لتحقيق الاستقرار في المعاملات المالية"، متاح على الرابط التالي: <https://almerja.com/reading.php>، تاريخ المعاينة:

2022/12/18، التوقيت: 19 و 20.

<sup>28</sup>. سنقر غضبان، المرجع السابق.

<sup>29</sup>. يوسف عبيدات، المرجع السابق، ص 312.

الواردة في قانون الاستثمار وبناء على طلبه، وهذا امتداد لفكرة العقد شريعة الواردة في المادة (106) ق.م. ج كما أنها ترتبط بإرساء مبدأ سيادة القانون.

" من الأمثلة العملية لعدم الاستقرار التشريعي في مجال الاستثمار؛ التعديلات المتكررة التي لحقت بالنظام القانوني للعقار الصناعي فلمواجهة مشكلة صعوبة نفاذ العقار الصناعي صدر الأمر رقم 06-11 الصناعي الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز والتنازل عن الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية حيث تم تحديد مدة عقد الامتياز بعشرين (20) سنة على الأقل قابلة للتجديد. تطبيقاً للأمر، صدرت خلال سنة 2007 عدة نصوص تطبيقية: المرسوم التنفيذي رقم: 07-121 المتضمن تطبيق الأمر 06-11، المرسوم المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، مرسوم تنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار<sup>30</sup> ."

إنّ أثر هذا الأساس عميق على أطراف العلاقات القانونية، وخاصة في بعدها التنموي، ولا شك أن احترام المراكز القانونية والمنشأة في القانون القديم وعدم المساس بها يسهم بشكل فعال في تنمية الروابط بين الدولة ومؤسساتها وبقية الأطراف القانونية في مجال الاستثمار، وعلى رأسها الثقة كما تكرر الاستقرار ويبني بيئة حاضنة للاستثمار جاذبة له.

### **الفرع الثالث: مبدأ القابلية للتوقع.**

" إنّ مبدأ الأمن القانوني يسعى إلى تحقيق استقرار القوانين، ما يحيل إلى استقرار التصرفات القانونية، غير أنّ القاعدة

---

<sup>30</sup> . المرسوم 07-120 المؤرخ في: 2007/04/23 يتضمن تنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار وتشكيلها وسيرها. ( ج.ر عدد 27، المؤرخة في 2007/04/25 ).

القانونية بدايةً ونهايةً هي قاعدة ذات مضمون اجتماعي تعكس تماشيها مع تطورات المجتمع ومتطلباته وتغييراته، فلا يمكن أن تنصور قانوناً بغير مجتمع ولا مجتمعاً بغير قانون<sup>31</sup>."

يعتبر هذا مُكوّناً أساسياً يُسهم إلى حدّ بعيد في إرساء وتعزيز الأمن القانوني، فهو يُبنى على استراتيجيات التنمية والاستقرار، يمكن القول أيضاً أنّه يرتبط بالتخطيط والعقلنة التي هي إحدى ركائز الحكم الرشيد<sup>32</sup>.

### الفرع الرابع: مبدأ الفصل بين السلطات.

يعد مبدأ الفصل بين السلطات لبنة هامة في صرح دولة القانون، حيث كان ثمرة لكفاح طويل وممرير قامت به الشعوب من أجل استرداد سيادتها، كما أنه وضع نهاية لموجة الاستبداد والظلم والقهر والتسلط التي اجتاحت العالم لا زالت تجتاحه في بعض الدول إلى غاية يومنا هذا<sup>33</sup>.

إنّ حماية القانون يشملها عدم المساس بأحكامه القطعية الواضحة، فإنّ ذلك يحقق الحماية لحقوق المستثمر واستثماراته وحرياته، والوصول بالتالي في الوقت نفسه إلى حماية النصوص

---

<sup>31</sup> . رمضان أبو السعود وهمام محمد محمود، المبادئ الأساسية في

القانون، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996/1995، ص 21.

<sup>32</sup> . " يعتبر الحكم الرشيد أحد المفاهيم التي أقرّها البنك العالمي سنة 1989 في تقريره عن الدول الإفريقية واعتبر أن الأزمة في هذه الدول هي أزمة حكم وأرجع خبراء البنك سبب عدم نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكليف الهيكلي بهذه الدول"، شباب برزوق، المرجع السابق، ص 30.

<sup>33</sup> . نابي عبد القادر وخنفوسي عبد العزيز، " دور مبدأ التوازن بين السلطات في ضمان بناء الدولة"، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص 312.

القانونية من التغيير المفاجئ والتعسفي من جانب القضاء، وترك أمر التعديل إلى السلطة التشريعية المختصة. فاستقرار القانون إذن مرتبط بمبدأ الفصل بين السلطات، من أجل توفير قضاء محايد ومستقل<sup>34</sup>.

فالأمن القضائي في الدولة المستقبلية للاستثمار، كمكمل لا بد منه للأمن القانوني، فهو حارسه وهو حاميه، وهو يقوم على مجموعة من المقومات كاستقلالية القضاء وجودة أحكامه، سهولة الولوج إليه، وحسن إدارته، كل هذا يخلق نوعا من الثقة في المؤسسة القضائية<sup>35</sup>.

هنا تنطبق فكرة أن السلطة تُوقَف السلطة، ضمانا للاستقلالية تكريسا لعدم الخضوع والحلول مكان سلطة أخرى تجسيدا وتعزيزا للديمقراطية.

### **المطلب الثاني: معوقات تحقيق الأمن القانوني.**

نتناول تحت هذا المطلب مشكلة التضخيم التشريعي التي أثرت سلبا على وضوح الحقوق، خاصة على المراكز القانونية، وكذا والحريات علما أننا في زمن فتوحات حقوق الإنسان وانفتاح العالم على مختلف الحدود المادية بتدويبها، كما لم نفوت الفرصة للحديث عن غموض النصوص القانونية مفهوما وبحثا عن الأسباب وتقديم اقتراحات نراها حلولا، ولو كانت بسيطة، واكتفينا بكثرة الاستثناءات كعائق ثالث يعترض تحقيق الأمن القانوني.

### **الفرع الأول: التضخيم التشريعي.**

<sup>34</sup>. يوسف عبيدات، المرجع السابق، ص 316.

<sup>35</sup>. رقية عواشرية، "الأمن القانوني وأثره على التنمية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد الأول، جانفي 2016، ص 32.

و يشمل كل الحالات التي يكون فيها حجم التشريع كبيراً بشكل غير مبرر، أو كان يحتوي على نصوص تتعارض مع نصوص أخرى أو وجود مجموعة من الاستثناءات التشريعية على القاعدة القانونية بحيث تغطي على الأصل العام لهذه القاعدة أو تلك<sup>36</sup>. " تفقد هذه الظاهرة الى تعارض النصوص مع بعضها البعض وتكس القوانين التي تعيق تحقيق العدالة في كثير من الأحيان<sup>37</sup>. وهي تعني أيضاً " تزايد عدد القوانين كل سنة بصورة لا داعي لها (إسهال قانوني)، ويتبع ذلك تكس وتراكم النصوص مع مرور الزمن ما يجعل القانون صعب المنال وغير مستقر<sup>38</sup>. ويتخذ عدة صور، نحددها في التالي:

- تضخم تشريعي يؤدي إلى تشعب النصوص وتعقدها.

- صياغة ركيكة تقبل تأويلات قانونية متفاوتة، وتعد اللغة أهم أسلوب للتواصل الاجتماعي وظيفتها الأساسية نقل التفكير عن طريق الكتابة، وهي وعاء النص القانوني من خلالها يتم التعبير عن النصوص والمعاهدات والعقود وغيرها من المحررات الرسمية<sup>39</sup>. " إن تصميم القانون وصياغته يتطلب خلفية قانونية ومهارات لغوية قوية، فضلاً عن معرفة دقيقة بالموضوع الذي سيتم تنظيمه ذلك أن الجوانب الإدارية والموضوعية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بموضوع التشريع<sup>40</sup>. "

<sup>36</sup> . إيرادين نوال، " تأثير تضخم التشريع على الأمن القانوني"، مجلة دفاتر البحوث العلمية، العدد الثالث عشر، ديسمبر 2018، ص 107.

<sup>37</sup> . نجلاء عبد الرحمن الحقييل، " تحسين جودة التشريع لتحقيق الأمن القانوني"، متاح على الرابط التالي:

<https://maaal.com/2022/07>، تاريخ المعاينة: 2022/12/30.

<sup>38</sup> . عبد الله لعويجي، " الأمن القانوني وعوائق تحقيقه في الجزائر"، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 6، العدد 2، 2021، ص 110.

<sup>39</sup> . المرجع نفسه، ص 112.

<sup>40</sup> . نجلاء عبد الرحمن الحقييل، المرجع السابق.

تعديلات دورية مُشْتَتَّة<sup>41</sup>. وهذا يعود إلى نزوع السلطة التنفيذية إلى الحلول محل السلطة التشريعية لتولي مهام سن القوانين تذرعا بعدة أسباب، منها الطابع الاستعجالي لبعض القضايا السياسية والاختيارات الاقتصادية وضغوطها، كما ترجع إلى تدني الهيئة التشريعية في مجال الاقتراح والتعديل بسبب عدم تجانسها من حيث الثقافة والمعرفة القانونية وعدم اختصاص الكثير من المنتخبين وافتقاد بعضهم إلى التأهيل الفني والمعرفة لموضوع صياغة القاعدة القانونية.

### الفرع الثاني: غموض النصوص القانونية.

يشكل غموض النصوص القانونية وضبايتها عائقا للأمن القانوني، فكثير من النصوص القانونية يشوبها الغموض ما يقف عائقا أمام المستثمرين لولوج السوق الجزائري<sup>42</sup>. " أن أبرز سبب لهذا الغموض هو وجود الألفاظ المحتملة المشتركة ذات المعاني المتعددة وما أكثرها في اللغة، وقد يأتي الغموض من أسلوب النص نفسه<sup>43</sup>". " فيجب أن يكون للتشريع لغة فنية خاصة به، يكون كل لفظ فيها موزونا محدود المعنى، ولا يجوز أن يتغير معنى اللفظ الواحد باستعمالها في عبارات مختلفة<sup>44</sup>".

---

<sup>41</sup>. فلوى القحطاني، " هل يؤثر التطور التشريعي لدينا على فكرة الأمن القانوني؟ التشريعات الضريبية مثلاً (١)"، متاح على الرابط التالي: <https://ae.linkedin.com/pulse> تاريخ المعاينة: 2022/12/30.

<sup>42</sup>. عبد الله لعويجي، المرجع السابق، ص 111.

<sup>43</sup>. عبد اللطيف القرني، " الغموض في النصوص الشرعية والقانونية"، متاح على الرابط التالي: <https://www.aleqt.com>، تاريخ المعاينة: 2023/01/02.

<sup>44</sup>. ليث كمال نصرأوين، " متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة وأثرها على الإصلاح القانوني"، ملحق خاص بالمؤتمر السنوي الرابع. أداة للإصلاح والتطوير-العدد 2، الجزء الأول، مايو 2017، ص415. متاح على الرابط التالي:

## 1-أسباب غموض القواعد القانونية:

وأسباب غموض النصوص في الأنظمة والقوانين تتلخص في الآتي:

أولاً: الغموض الذي يتطلبه فن الصياغة النظامية.

ثانياً: الغموض الذي تفرضه طبيعة الموضوع.

ثالثاً: الغموض الذي تتسبب فيه طبيعة اللغة ذاتها<sup>45</sup>.

ودور المفسر في هذه الحالة اختيار المعنى الأكثر صحة والأقرب إلى الصواب من بين باقي المعاني الأخرى<sup>46</sup>.

## 2-كيفية معالجة الغموض:

- أن تكون الصياغة شاملة لما يراد تنظيمه حالاً من العلاقات القانونية وإلى ما ينتظر وقوعه في المستقبل بحيث لا تكون العبارات تحدد مضامين الوقائع المعاصرة دون النظرة المستقبلية المتجددة.
- أن تكون العبارات دقيقة تقرر حلولاً ثابتة غير متغيرة.
- أن تكون سهلة التطور في المراد منها بأن تتوافق مع المراكز المادية التي يمكن أن تظهر في الجماعة<sup>47</sup>.

---

تاريخ المعايينة: 2023/01/02، <https://journal.kilaw.edu.kw/wp-content>

<sup>45</sup> . عبد اللطيف القرني، المرجع السابق.

<sup>46</sup> . محمد عبد الكريم يوسف، " التفسير القانوني للنصوص"، متاح على الرابط: <https://pulpit.alwatanvoice.com/>، تاريخ المعايينة: 2023/01/02.

<sup>47</sup> . عبد اللطيف القرني، المرجع السابق.

### 3. كثرة الاستثناءات التشريعية:

يعتبر الاستثناء خروجاً عن الأصل، ولا يكون له صائغ إلا في الحالة التي نكون فيها بحاجة إلى المفاضلة بين الأهداف التي ترمي إليها القواعد العامة في التشريع، وأهداف أخرى يراها المشرع جديرة بالرعاية؛ فقد تظل الاستثناءات تتكرر في الموضوع الواحد إلى أن تغطي الاستثناءات على أهداف القاعدة القانونية، وما يلزم المشرع حفاظاً على مقتضيات الأمن القانوني إما بالعدول عن القاعدة القانونية أو مراجعة سياسته في تقرير تلك الاستثناءات<sup>48</sup>.

للعلم واستنتاجاً لما تم تقديمه فيما يخص المعوقات، فهي في تقديرنا الشخصي ومعظمها مشتق من مشكل التضخيم التشريعي، فهي الأصل وما تبقى الفرع، وقاربنا هذه المعوقات تبعاً لما سارت عليه معظم الكتابات.

### الخاتمة:

يمكن القول بأن مبدأ الأمن القانوني أساس كل تنمية مستهدفة ضمن السياسة العامة لأية دولة، ولا تتمكن هذه الدولة أو تلك من تحقيق مبتغاها التنموي ما لم تستند إلى الثابت النسبي للتشريعات واعتماد التوقعية الاستراتيجية في رسم السياسة القانونية على المدى القريب والمتوسط والبعيد باعتبارها أحد أهم مقومات الحكم الرشيد التي مفادها العقلنة والترشيد.

والملاحظ أن العديد من الدراسات قد اتجهت إلى تجزئة الضمانات الكبرى إلى أخرى جزئية ساهمت في رفع عددها، والحقيقة أنها محصورة في أربعة أو خمسة ضمانات كحد أقصى.

---

<sup>48</sup> . عبد الله لعويجي، المرجع السابق، ص 111.

## الأمن القانوني؛ دراسة في المفهوم والضمانات

كما سجلنا أن المعوقات تكمن في معظمها في ما يسمى بالتضخيم التشريعي، مما يستوجب إعادة النظر فيها.

إنّ موضوع الأمن القانوني كمفهوم ومكونات أو حتى معيقاته هي من صلب حقوق الإنسان، لذلك بات على الدولة احترامها، بل وتعزيزها لخلق بيئة حاضنة للاستثمار وجاذبة له في ظل صراع الاقتصادات الوطنية في مقابل اقتصادات إقليمية وعالمية تسعى إلى إنشاء تكتلات وإنشاء أسواق جديدة لخلق جيوب مدرة للمال وامتصاص البطالة وتوفير فرص العمل وجذب العملة الصعبة وتكوين أطر محلية حتى تتحكم في التكنولوجيات الجديدة.

### المراجع:

#### أولاً: الكتب.

1. عبد الكريم محمد السروري، دور المحكمة الدستورية في إرساء الأمن القانوني، مركز الحكمة للدراسات والبحوث والاستشارات، العدد الأول، سبتمبر 2019.
2. شباب برزوق، الحوكمة وأخلاقيات المهنة، ألفا للوثائق، عمان، الأردن، البوابة الشمالية للجامعة الأردنية، الطبعة الأولى، 2022.
3. رمضان أبو السعود وهمام محمد محمود، المبادئ الأساسية في القانون، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996/1995.

#### ثانياً المقالات:

- 1- آلاء عيسى، " مفهوم الأمن الإنساني"، متاح على الرابط التالي: <https://mawdoo3.com>

2- سعيد بن علي ورضوان أحمد الحاف، " مبدأ الأمن القانوني ومقومات الجودة التشريعية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 79، مارس 2022.

3- إيرادين نوال، " تأثير تضخم التشريع على الأمن القانوني"، مجلة دفاتر البحوث العلمية، العدد الثالث عشر، ديسمبر 2018.

4. جلال الطاهر، " شبل ضمان الأمن القضائي-الإكراهات والضمانات-، مجلة النقض، المغرب، 2011

5. دويني مختار، "مبدأ الأمن القانوني ومقتضيات تحقيقه"، مجلة الدراسات الحقوقية، العدد 5، جوان 2016، جامعة سعيدة.

6. رقية عواشرية، " الأمن القانوني وأثره على التنمية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد الأول، جانفي 2016.

7. سنقور غضبان، " الأمن القانوني وتأثيره على استقرار المعاملات القانونية"، Law school، متاح على الرابط

التالي: <https://web.facebook.com/photo/>.

8. شول بن شهرة و بيتعوودية بلخير محمد، " الأمن القانوني كقيمة جاذبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر"، مجلة دراسات في الوظيفة العامة، المجلد 3، العدد الثاني، ديسمبر 2018.

9. علوي فاطمة، " دور الأمن القانوني في دعم مشاريع الاستثمار في الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 04، أبريل 2016.

10. علي حميد كاظم الشكري، " مبدأ عدم رجعية القانون لتحقيق الاستقرار في المعاملات المالية"، متاح على الرابط التالي:

<https://almerja.com/reading.php>.

11. عبد الله لعويجي، " الأمن القانوني وعوائق تحقيقه في الجزائر"، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 6، العدد 2، 2021.
12. عبد المجيد لخذاري، فطيمة بن جدو: الأمن القانوني والأمن القضائي، علاقة تكامل، مجلة الشهاب عدد 2 جوان 2018.
13. عبد اللطيف القرني، " الغموض في النصوص الشرعية والقانونية"، متاح على الرابط التالي: <https://www.alegt.com>.
14. فلوى القحطاني، " هل يؤثر التطور التشريعي لدينا على فكرة الأمن القانوني؟ التشريعات الضريبية مثلاً (١)"، متاح على الرابط التالي: <https://ae.linkedin.com/pulse>.
15. ليث كمال نصراوين، " متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة وأثرها على الإصلاح القانوني"، ملحق خاص بالمؤتمر السنوي الرابع..أداة للإصلاح والتطوير- العدد 2، الجزء الأول، مايو 2017. متاح على الرابط التالي: <https://journal.kilaw.edu.kw/wp-content>.
16. مشري سلمى، " الأمن الإنساني وحقوق الإنسان: من الإقصاء والتهميش إلى التمكين"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 10، جوان 2018.
17. محمد عبد الكريم يوسف، " التفسير القانوني للنصوص"، متاح على الرابط: <https://pulpit.alwatanvoice.com/>.
18. نابي عبد القادر وخنفوسي عبد العزيز، " دور مبدأ التوازن بين السلطات في ضمان بناء الدولة"، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2022.

19. نجلاء عبد الرحمن الحقييل، " تحسين جودة التشريع لتحقيق الأمن القانوني"، متاح على الرابط التالي: <https://maaal.com/2022/07>

20. هاتم أحمد محمود سالم، ضمانات تحقق الأمن القانوني ودور المحكمة الدستورية العليا في كفالاته، دراسة فقهية قضائية مقارنة، جامعة منوفية، كلية الحقوق، الدراسات العليا والبحوث، متاحة على الرابط التالي: <https://jslem.journals.ekb.eg/article>

21. والي عبد اللطيف، بوبعاية كمال، " الأمن القانوني في التشريع الجنائي الجزائري"، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 2، 2021.

22. وهيب عبد الوهاب، " الأمن القانوني وتأثيره على استقرار المعاملات القانونية"، متاح على الرابط التالي:

<https://www.droitentreprise.com/20623/>

23. يوسف عبيدات، " الأمن القانوني ودوره في تحفيز الاستثمار"، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة الثامنة، ملحق خاص، الجزء 2، العدد 2، يناير 2021.

### ثالثا: النصوص القانونية

1- القانون 18/22 المؤرخ في 24 يوليو 2022 و المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 50 الصادرة بتاريخ 28 يوليو 2022.

2-المرسوم 120-07 المؤرخفي: 2007/04/23  
يتضمنتنظيملجنةالمساعدةعلتحددالموقع وترقيةالاستثمارات  
وضبط العقار وتشكيله اوسيرها. الجريدة الرسمية رقم 27،  
المؤرخة في 2007/04/25).